الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
Arab Private Schools Federation

جدليّة الثّانويّة العامّة والقبول الجامعي في ميزان الفلسفة التّربويّة العربيّة

د. خميس بن عبيد العجمي
رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان

360 KNO SMART SCHOOLING · unicef · UNESCO United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization · GenEx Generational Education Exchange · تمكين TAMKEEN · University of Victoria London - UK · AMIEF American International Education Federation

إنّ المشهد الحاليّ لنسب النّجاح والرّسوب في مرحلة الثّانويّة العامّة" الدّبلوم العام"، الذي فرض ذاته في الآونة الأخيرة على السّاحات التّعليميّة محليّاً وعربيّاً لهو نقطة تحوّل حيويّة تستدعي من مخطّطي التّعليم الإستراتيجيّ وقفة تأمّل عميق، ودراسة جادّة لتحليل ما مَثُل بين يديها من أرقام وبيانات تكشف تبايناً واضحاً بين الدّول العربية في هذا المجال، إذ نرى في العام الدراسي (2023 – 2024) مثلاً دولة البحرين متصدّرة لهذا المشهد بجدارة بنسبة نجاح وصلت إلى (96%)، ومن ثمّ الإمارات (94%)، فقطر (86%) وسلطنة عمان بنسبة (82%)، وهناك أيضاً دول تحجز مراكز متقدّمة نسبيّاً من مثل اليمن بنسبة (86%) والمغرب (81%) وتونس (87%) والأردن (81%)، وفي المقابل، هناك دول بدأت برسم خطط لتحسين وإصلاح مخرجات نظام الثّانويّة العامّة لديها من مثل مصر التي حققت نسبة نجاح (81%) والعراق بنسبة (81%) أيضاً، مع وجود دول ما زالت تعاني من تأخر نسبيّ كالكويت بنسبة (76%).

وما وقوفنا عند هذه المؤشّرات إلاّ انعكاس وإبراز لأهميّة مرحلة الدّبلوم العام" الثّانويّة العامّة" لكونها عتبة لولوج عالم التّعليم العاليّ، الذي إنْ كانت مخرجاته تمتاز بجودة عالية، كان نعم الأساس والمرتكز لبناء نهوض مجتمعيّ فكريّ وثقافيّ عميق، قويّ ومتين، ولن يتأتّى هكذا نتاج إلا بمدخلات قويّة بأسس صحيحة وفلسفة واضحة ومرنة، وهذا يقتضي إعادة النّظر في الفلسفة الحاضرة في نظم الثانويّة العامّة، فمن المسلّم به أنّ تحسين نسب النّجاح في الثّانويّة العامة لدول الوطن العربيّ بشكل عامّ، يعني بالمعيّة زيادة معدّلات القبول الجامعيّ بوصفها روافد أساسيّة لتطوير سوق العمل وتعزيز التّنافسيّة الإقليميّة والعالميّة.

ولا بدّ بداية من الاعتراف صراحة وضمنياً بأنّ التّعليم العربيّ يعاني من إشكاليّة جوهريّة تتمثّل بالانفصال بين المعرفة والتّفكير النّقدي، فنحن أمام نظام تعليميّ يفرض حضوره بقوّة ويسود المشهد التّعليميّ بروتينيّة ورتابة أساليبه، حاملاً جوهراً عقيماً قائماً على التّلقين واستظهار المعلومات، والتّعليم البنكيّ الرّتيب، ممّا من شأنه أنْ يوجد فجوة بين التّحصيل الدّراسيّ والكفاءات الفكريّة المطلوبة في عالم اليوم.

وإذ تواجه المنظومة التّعليميّة العربيّة هذه المعضلة، فإنّها أيضاً أمام تحدٍّ حيويّ للموازنة بين الحفاظ على الهويّة الثّقافيّة والموروث التّراثيّ من جهة، والانفتاح على المعارف والمهارات العصريّة من جهة أخرى، ممّا يستدعي منها أنْ تعمل على توفير المناهج والبرامج التّعليميّة التي تسدّ الخلل وتعمل على تحقيق هذا التوازن المنشود.

وبعد مكاشفة ومصارحة حول هذا الواقع والمعطيات، فإنّ هناك ضرورة حتميّة للوقوف على حقيقة ما هو مطلوب من الثّانويّة العامّة تحقيقه، وما تكشف نسبها عنه من واقع ومخرجات، من خلال طرح تساؤلات مفادها:

- ما هو النّجاح الفعليّ المنشود؟
- كيف يتمّ قياسه؟ وما هي أدواته الفعليّة؟
- هل الامتحانات القائمة على قياس قدرات الطّلبة على حفظ المعلومات هي المنشودة؟ أم أنّ المطلوب قياس قدراتهم ومهاراتهم على توظيفها؟

وفي خضمّ سعينا للإجابة عن هكذا تساؤلات والبحث عن حقيقة ما ننشده من إصلاحات وتغييرات في نظم الثّانويّة العامّة، نجد أنّ هناك خطوات وأسساً وجب تبنّيها لتحقيق نتاجات مقبولة من وجهة نظر تعليميّة معاصرة، لا تقبل الأرقام الكميّة التي تفتقر للوقائع العمليّة والجودة النّوعيّة، والمعارف النّاجعة، والمهارات والقدرات المرتبطة بسوق العمل، وتعمل على إلغاء المقاربات العالميّة بين طلبة الوطن العربيّ وغيرهم من الدّول المتقدّمة، وهذه الخطوات تتطلّب مقاربة شاملة تعالج التّحدّيات الأكاديميّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، ومنها:

تطوير المناهج وطرق التدريس: ولن يحدث هكذا تطوير إلا بتحويل أساليب التلقين إلى أساليب محفّزة للتّفكير النّقديّ، ممّا يفرض إعادة تصميم المناهج لتغدو محفّزة لمهارات التّفكير العليا، وتعمل على دمج التكنولوجيا في العملية التّعليميّة وتكاملها بطريقة هادفة تتجاوز الاستخدام السّطحيّ، وتعتمد على توفير نماذج تعليميّة تفاعليّة تعزّز المشاركة والتّعلّم النّشط، وتبنّي أساليب تربط المعارف النّظريّة بالتّطبيقات العمليّة من مثل التّعلّم القائم على المشاريع.

تأهيل المعلّمين وتطويرهم المهنيّ: من خلال تحديث برامج إعداد المعلّمين لتواكب المستجدّات التّربويّة والعلميّة، والعمل على توفير فرص التّطوير المهنيّ المستمرّ من خلال ورش العمل والدّورات التّدريبيّة، فضلاً عن تحسين الأوضاع الماديّة والمهنيّة للمعلّمين لتعزيز مكانتهم الاجتماعيّة.

تطوير نظم التّقييم والامتحانات: من خلال تنويع أساليب التّقييم والانتقال من الاعتماد الكليّ على الامتحانات التّحريريّة إلى نظم تقييم متنوّعة تعتمد بدرجة أولى على الأداء والمهارة والقدرة العمليّة، فيتمّ تصميم أدوات تقييم دوريّة تقيس القدرات التّحليليّة والإبداعيّة وحلّ المشكلات، إذ يتمّ اعتماد التّقييم المستمرّ لرصد تطوّر الطّلبة على مدار العام الدراسيّ.

مواءمة التّعليم مع احتياجات سوق العمل: وتتمّ هذه المواءمة بإشراك القطاع الخاصّ في تصميم البرامج التّعليميّة وتطويرها من جهة، بتضمين برامج التّدريب العمليّ والتّطبيقيّ في المناهج الدراسيّة، وتوفير خدمات التّوجيه المهنيّ للطّلبة منذ مراحل مبكرة، مع التّركيز على المهارات الحياتيّة العمليّة من مثل التّواصل والعمل الجماعيّ وحلّ المشكلات من جهة أخرى.

اتّباع مناهج إصلاح شموليّة: ترتكز في غاياتها الإصلاحيّة على إيجاد مشاريع لتطوير التّعليم والتّدريب الذي يركّز على تحسين جودة التّعليم وربطه باحتياجات سوق العمل من جهة، وتطوير برامج التّنمية المهنيّة للمعلّمين وتحسين بيئة التّعلّم ودمج التّكنولوجيا فيها من جهة أخرى، مع التّوجّه نحو استقطاب الخبرات العالميّة في مجال التّعليم والإفادة منهم، والاطّلاع على معايير جودة التّعليم العالميّ لديهم، والعمل على الاستثمار في تجهيز بنيّة أساسيّة وتكنولوجيّة، وأدوات

رقميّة متطوّرة، وأساليب تعليميّة توائم متطلّبات التّعليم المعاصر وتسهم بتحقيق نتاجاته بصورة تدعم الابتكار والإبداع، فضلاً عن توفير موارد أساسيّة من مختبرات علميّة، ومكتبات، وإتاحة فرص الوصول إلى الإنترنت في جميع المدارس، والعمل على تقليل الكثافة الطّلابيّة من خلال بناء فصول دراسيّة جديدة.

إعادة هيكلة النّظام التّعليميّ: وهذا يقتضي توفير مسارات تعليميّة متنوّعة تراعي الفروق الفرديّة واهتمامات الطّلبة، إلى جانب منح المؤسّسات التّعليميّة مساحة من الاستقلاليّة مع الحفاظ على معايير الجودة والمساءلة المنضبطة، فضلاً عن متابعة عمليّة الانتقال بين المراحل التّعليميّة المختلفة وضمان سلاستها.

التّمويل والاستدامة: ويحدث هذا في حالة رفع نسبة الإنفاق على التّعليم من النّاتج المحليّ الإجماليّ من قبل الحكومات، والعمل على فتح قنوات تمويل جديدة من مثل الشّراكات مع القطاع الخاصّ، فضلًا عن العمل على رفع كفاءة استخدام الموارد الماليّة والبشريّة في القطاع التّعليميّ وتحسينها.

تهيئة الأساس والمرتكز الثّقافيّ والاجتماعيّ: لهكذا تغيير وإصلاح منشود، من خلال العمل على نشر ثقافة التّعلم المستمرّ والتّميّز الأكاديميّ في المجتمع وتعزيزها، والسّعي لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بضمان وصول التّعليم الجيّد لفئات المجتمع على اختلاف الظروف الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة

المحيطة بها، وإتاحة الفرصة لمشاركة المجتمع المحليّ والأسر في العمليّة التّعليميّة، والعمل على معالجة الفجوات الاجتماعيّة الطّارئة، من خلال تمكين مبادرات للإنصاف بتوفير منح ومواصلات مجانيّة للطّلبة في المناطق الرّيفيّة أو الفقيرة، وتمكين الفتيات بضمان وصولهن إلى التّعليم عبر حملات توعيّة، والعمل على توفير بيئة آمنة لتعليمهنّ.

الدّعم النّفسيّ والأكاديميّ للطّلبة: من خلال توفير خدمات إرشاد فعليّ تعمل على تقديم المساعدة للطّلبة لإدارة التّوتّر وتحسين الأداء، ومن الممكن تفعيل جانب من مهام الدّعم والإرشاد بتوفير فصول تقوية مجانية للطلبة من ذوي الدخل المحدود او القاطنين في المناطق النّائية.

دمج التّعليم المهنيّ والتقنيّ: من خلال فتح مسارات مهنيّة لتخفيف التّركيز على المسار الأكاديميّ وتقديم برامج تدريبيّة في مجالات شتّى مثل البرمجة والصّناعة.

الاستفادة من النّماذج النّاجحة: ويكون ذلك بتبنّي تجارب الدّول الأخرى التي عملت على تفعيل عدد من النّماذج والبرامج المساهمة بشكل حقيقيّ وملموس في رفع كفاءة وجودة مخرجات أنظمتها التّعليميّة.

إنّ مثل هذه التّوجّهات والخطوات لهي أسس لنهوض الأنظمة التّعليميّة بعمومها، وأنظمة الثّانويّة العامّة على وجه الخصوص، لما تحمله هذه المرحلة من خصوصيّة تربطها بمراحل التّعليم الجامعيّ وتشكّل إضاءات لمستقبل الطّلبة لاحقاً، وهذا يستدعي من الدّول العربيّة أخذه بعين الاعتبار.

وها هي ذي سلطنة عمان قد وضعت رؤيتها المستقبليّة (عمان 2040)، وترسّمت عدداً من الأهداف والأولويّات في مجال التّعليم والتّعلّم والبحث العلميّ، فها هي تعمل على توجيه القدرات الوطنيّة نحو تحقيق غاية إستراتيجية مفادها: تحقيق تعليم شامل وتعلم مستدام وبحث علميّ يقود الى مجتمع معرفيّ وقدرات وطنيّة منافسة، فقامت في سبيل ذلك برسم أهداف واضحة لتحقيق نظام تعليميّ يتّسم بالجودة العالية والشّراكة المجتمعيّة، وتحقيق نظام متكامل ومستقل لحوكمة المنظومة التّعليميّة وتقييمها وفق المعايير الوطنيّة والعالميّة، والعمل على إيجاد مناهج تعليميّة معزّزة للقيم، ومراعية لمبادئ الدّين الاسلاميّ، ومحافظة على أصالة الهويّة العمانيّة، من خلال استلهام تاريخ عمان وتراثها، ومواكبة متطلّبات التّنمية المستدامة، وتطبيق مهارات المستقبل، ودعم وجود تنوّع في المسارات التّعليميّة، فضلاً

عن سعيها لإيجاد نظام يمكّن القدرات البشريّة في قطاع التّعليم، وتصميم منظومة وطنيّة فاعلة للبحث العلميّ والإبداع والابتكار، تعمل على الإسهام في بناء اقتصاد المعرفة ومجتمعها، وإيجاد مصادر تمويل متنوّعة ومستدامة للتّعليم والبحث العلميّ، مع إيلاء الاهتمام والرّعاية بالكفاءات الوطنيّة وتمكين قدراتها ومهاراتها لتغدو قادرة على المنافسة محليّاً وعالميّاً.

ومن أجل تحقيق هذه الغايات فقد وجب بناء نظام تعليميّ محفّز، وإيجاد نظام تدريب مهنيّ يُعنى بإكساب الأفراد مهارات عالية ويساعدهم على دخول أسواق العمل، ويمكّنهم من رفع مستويات الإنتاجيّة وتحسين كفاءة الاقتصاد بشكل عام، كذلك لا بدّ من أنْ تسود قيم التّنافس والكفاءة للحصول على أعلى المراكز، وأن تكون المؤهّلات والكفاءات والمهارات هي الفيصل في توزيع الأدوار، وهو ما يعني حتمياً ضرورة الالتزام بالقيم المؤسّسيّة القائمة على الكفاءة والتّأهيل المرتبطين بالإنتاجيّة.

من هنا تحمل رؤية "عمان 2040" استشرافاً مستقبلياً لتحقيق مزيد من التّطوّر والانجازات وفق منظومة عمل طموحة تسهم في صياغتها شرائح المجتمع وأطيافه بأكملها، استشرافاً يعمل على تحديد أهداف السّلطنة المستقبليّة ورسم خارطة العمل وآليّات التّنفيذ والتّفكير إلى عام 2040.

وهذا يعني أنّ أمامنا خمسة عشر عاماً حتّى انتهاء الرّؤية، لنحقّق انتقالاً نوعياً وكمياً في نسب نجاح أنظمة الثّانويّة العامّة لدينا، فالمتتبّع لنسب النّجاح في السّنوات السّابقة في سلطنة عمان سيجد أنّها تتراوح بين 80-82%، فهل لنا من سبيل لتحقيق هدف إستراتيجيّ وحيويّ يتماشى مع رؤية "عمان 2040" ويتواءم مع أهداف وأجندات وزارة التّربية والتّعليم، ويكون مفاده:

الوصول بنسب نجاح طلبة الثّانوية العامّة إلى 96% بواقع زيادة سنويّة قدرها 1%.

فهل هذا ممكن؟ ومقدور عليه؟ أم أنّ الرّتابة في الأنظمة التّعليميّة ستأبى إحداث التّغييرات المنشودة لنهوض الإنسان العمانيّ المفكّر والمثقّف؟ فهذا الهدف ليس هو الغاية بحدّ ذاته، بل هو وسيلة لبناء رأس مال بشريّ قادر على قيادة عمليّة التّنمية في سلطنة عمان خاصّة، ودول العالم العربيّ عموماً، وتحقيق هذا الهدف يعني بالضّرورة رفع نسب القبول الجامعيّ، ممّا يقود لنهوض تعليميّ في جودة التّعليم المقدّم، ومخرجات التّعليم المستقبليّ، وهذا ينعكس في المحصّلة على سوق العمل داخل سلطنة عمان وخارجها، وينعكس على جودة الأفراد وقدراتهم ومهاراتهم للمنافسة عالمياً وليس محلياً وحسب، فالتّحوّل المطلوب يتجاوز الإصلاحات التّقنيّة والإحصاءات الرّقميّة السّطحيّة إلى إحداث تغيير جذريّ في فلسفة التّعليم وممارساته.